

Distr.: General
24 July 2001
Arabic
Original: English



تقرير مرحلي للأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

أولا - مقدمة

سنة أسابيع. وسجل لدى اللجنة الانتخابية المستقلة ستة عشر حزبا، سبعة منها أسست في السنة الماضية، وذلك لتقدم مرشحين في الانتخابات التي تشرف عليها اللجنة والمقرر إجراؤها في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ لانتخاب الجمعية التأسيسية المؤلفة من ٨٨ عضوا. وعندما اختتمت عملية التسجيل في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغ عدد المسجلين ١٣٨ ١ مرشحا من المنتمين إلى الأحزاب والمستقلين، وبلغت نسبة النساء في القوائم الوطنية ٢٧ في المائة.

٣ - وفي الفترة من ١٦ آذار/مارس إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، سجلت وحدة السجل المدني للإدارة الانتقالية ما مجموعه ٨٨١ ٧٣٧ شخصا من المقيمين في تيمور الشرقية، بمن فيهم الأطفال. ويرسي هذا التسجيل الأساسي لسجل مدني دائم تتعهده إدارة السجل المدني، وسيكون أداة تخطيط حيوية في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والهياكل الأساسية. وعلى أساس هذه البيانات، ستصدر أيضا قائمة مؤقتة بالناخبين. واقتترنت عمليات الإعداد لانتخابات ٣٠ آب/أغسطس بحملة للتثقيف المدني على صعيد البلد، أجريت عن طريق المنظمات غير الحكومية في تيمور الشرقية بمساعدة من الإدارة الانتقالية. ورغم أن التشكيل العرقي واللغوي

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٣٨ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وفي ذلك القرار، أكد المجلس الحاجة إلى وجود دولي كبير في تيمور الشرقية، وطلب إليّ أن أقدم إلى المجلس توصيات مفصلة بهذا الشأن في غضون ستة أشهر. ويغطي هذا التقرير أنشطة الإدارة الانتقالية، والتطورات التي حصلت في تيمور الشرقية والتقدم المحرز في التخطيط للوجود الدولي في تيمور الشرقية بعد الاستقلال منذ تقرير المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/436). وخلال هذه الفترة، تلقى المجلس إحاطة بشأن التطورات في تيمور الشرقية (S/PV.4321).

ثانيا - التحول السياسي

٢ - خلال الستة أشهر الماضية، أحرزت تيمور الشرقية تقدما كبيرا نحو الاستقلال، في إطار التقييد بالجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠١. وبدأت مرحلة جديدة من النشاط السياسي المنظم بحل المجلس الوطني والشروع في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ في حملة انتخابية مدتها

- ٦ - وحتى الآن، يبدو أن الانتخابات ستجرى على الأرجح بناء على شخصية المرشحين وما كانوا يمثلونه من رموز خلال مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال، لا بالاستناد إلى الإيديولوجيا. وقد أدى افتقار معظم الأحزاب والمرشحين المستقلين افتقارا بينا لوسائل حوض الحملة الانتخابية إلى قيام الإدارة الانتقالية بالتماس الدعم من الجهات المانحة لتمويل برنامج متواضع لتقديم مساعدة عينية لجميع الأحزاب المسجلة والمرشحين المستقلين.
- ٧ - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠١، شارك ما يزيد على ٣٦ ٠٠٠ تيموري شرقي، أي ما يقارب ١٠ في المائة من الهيئة الناجبة، في جلسات عقدتها اللجان الدستورية في المقاطعات الثلاث عشرة. وتناولت هذه الجلسات نظم الحكم، والحقوق الأساسية وغيرها من المسائل المزمع إدراجها في الدستور. وستحال كل الآراء، بما فيها آراء الأحزاب السياسية إلى الجمعية التأسيسية. وستجتمع الجمعية ابتداء من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بغرض وضع دستور في ظرف ٩٠ يوما. كما ستقوم الجمعية بالمهام التشريعية الأساسية، تحت سلطة مدير الإدارة الانتقالية الذي سيظل يمارس السلطة التنفيذية والتشريعية العليا حتى الاستقلال. ويجوز للجمعية أن تقرر الاستمرار بصفتها هيئة تشريعية لتيمور الشرقية المستقلة.
- ٨ - وخلال الستة أشهر الماضية، واصلت الحكومة، المكونة من تسعة أعضاء من تيمور الشرقية وموظفي الأمم المتحدة تحت رئاسة ممثلي الخاص، عقد اجتماعات منتظمة. وكانت هذه الحكومة أداة حكم فعالة و متماسكة، توجه عمل الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية وتحدد السياسة العامة. وقد أقامت علاقات عمل جيدة مع المجلس الوطني، حتى وإن لم يكن المجلس يوافق دائما على مشاريع اللوائح التي تعرض عليه، بما فيها التشريع المتعلق بإنشاء قانوني لإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية نفسها.
- ٤ - وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠١، وقع ١٤ حزبا من أصل ١٦ حزبا من الأحزاب المتنافسة في الانتخابات ميثاقا للوحدة الوطنية تعهدت بمقتضاه بأن تحترم نتيجة الانتخابات، وأن تلتزم بالهدوء والاحترام المتبادل، وأن تدافع عن الديمقراطية المتعددة الأحزاب. ولا يعتبر أن رفض حزبين توقيع الميثاق له أي انعكاس سلبي على الموقف الإيجابي المتخذ عموما في فترة الحملة. والجماعتان السياسيتان اللتان ظلنا حتى الآن خارج إطار عملية الانتخابات هي الجبهة الشعبية لتيمور الشرقية، وهي حزب مناصر للحكم الذاتي، والمجلس الشعبي للدفاع عن الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية الذي لا يزال يعارض الاقتراح بدعوى أن تيمور الشرقية أصبحت مستقلة في ١٩٧٥ وأن لها فعلا دستور، ويرفض الاعتراف بشرعية ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية المخولة من مجلس الأمن. وخلال عملية التسجيل المدني، ذكرت التقارير أن مناصريه حاولوا منع التيموريين من التسجيل و صرفهم عن المشاركة في الانتخابات.
- ٥ - وبما أن قسما كبيرا من أعضاء المجلس الوطني يشارك في انتخاب الجمعية التأسيسية، فإن المجلس حل في ١٤ تموز/يوليه، قبل بدء فترة الحملة الانتخابية. وخلال دورة المجلس الوطني التي استغرقت تسعة أشهر، تم إقرار ٢٨ نصا تشريعيًا. وفي الفترة الانتقالية المؤقتة، سيواصل ممثلي الخاص، سيرجيو فييرا دي ميلو، إصدار اللوائح الأساسية للتدبير الحكومي. ولدى بدء الحملة الانتخابية، جرى تعديل طفيف في الحكومة في أعقاب تنحي ثلاثة أعضاء تيموريين شرقيين ترشحوا أيضا للانتخابات. واستعيز عنهم في الإدارات المعنية بموظفين أقدم من تيمور الشرقية لتصرف الأمور مؤقتًا.

٨,٥ ملايين دولار على إصلاح وصيانة شبكات الطرق الرئيسية.

١٢ - وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، وقّع وزراء استراليون وتيموريون شرقيون بالأحرف الأولى على الاتفاق التنظيمي لبحر تيمور. وهو نتيجة ١٦ شهرا من المفاوضات كان فيها فريق التفاوض عن تيمور الشرقية، الذي اشترك في رئاسته عضو دولي وعضو من مجلس وزراء تيمور الشرقية، يمثل الموقف الذي حدّده مجلس وزراء تيمور الشرقية. ويوفّر الاتفاق التنظيمي لتيمور الشرقية ٩٠ في المائة من إنتاج النفط والغاز في المنطقة التي تشملها المعاهدة الاسترالية - الإندونيسية لعام ١٩٨٩ المتعلقة بشعب تيمور. وثمة أهمية أيضا للاتفاق التنظيمي الذي يعطي تيمور الشرقية صلاحية وضع الخطة المالية الخاصة بها والمتعلقة بالتنمية والضرائب في المستقبل في المنطقة. وخلافا لذلك، فقد كانت الإيرادات تقسم مناصفة، بموجب المعاهدة الاسترالية - الإندونيسية، بين البلدين وكانت الترتيبات المالية مجمدة. وسيبدأ فريق التفاوض، في الأسابيع المقبلة، بمفاوضات مع شركات تتناول المسائل المالية المتصلة بتنمية قطاع غاز. ولن يدخل الاتفاق التنظيمي حيز التنفيذ بوصفه معاهدة إلا عندما توافق عليه وتوقعه وتصدقه الحكومة المنتخبة لتيمور الشرقية.

١٣ - ولقد جرى إدماج التيموريين الشرقيين في جميع مجالات صنع القرارات الكبرى داخل الإدارة الانتقالية. وحتى هذا التاريخ، شُغلت ٩ ٢٦٦ وظيفة من وظائف الخدمة المدنية الـ ١٠ ٥٥٤. وتجدد الإشارة إلى أن ٢٠ رئيس مكتب من التيموريين الشرقيين تسلموا مسؤوليات إدارية عليا، تشمل اختيار الموظفين في المستويات المتوسطة والدنيا. وامتدت عملية نقل السلطة أيضا إلى المقاطعات، حيث أصبح الآن جميع مديري المقاطعات الـ ١٣ ونوابهم من التيموريين الشرقيين، وثلثهم من النساء. ونظّمت أكاديمية الخدمة المدنية التابعة للإدارة دروسا تأهيلية. وأجرت تدريبا

٩ - ويعتزم ممثلي الخاص أن يعين في ١٥ أيلول/سبتمبر، حكومة انتقالية موسعة ومؤلفة بكاملها من تيموريين شرقيين. وحكومة الوحدة الوطنية هذه التي يتوقع أن تقود تيمور الشرقية نحو الاستقلال ستعكس نتائج الانتخابات إلى حد كبير. وينتظر أن تكون هذه الإدارة أكبر حجما إذ ستشمل المزيد من الحوافظ الوزارية التي يتوخى أن تحدد مسبقا تحديدا دقيقا الهيكل الحكومي لتيمور الشرقية المستقلة.

ثالثا - الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية

١٠ - مع اقتراب العملية السياسية من الاستقلال، يتركز عمل الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية على تحقيق سلسلة من الأهداف المرسومة، على النحو المعروض في المرفق، التي تحدد الخطوات اللازمة في مرحلة الانتقال من الإدارة إلى حكومة تيمور الشرقية المستقلة.

١١ - وفي الأشهر الستة الأخيرة، حصل تقدم مطرد في تحقيق الأهداف في مجال تعيين موظفي الخدمة المدنية وتدريبهم، واعتماد تشريعات تتعلق بالعمالة وإدارة شؤون العمل، والحد الأدنى للأجور، وعلاقات العمل وإنهاء الخدمة. كما تركّز الانتباه أيضا على ضمان نقل الإدارة بنجاح إلى حكومة تيمور الشرقية المستقلة. وظل النمو الاقتصادي قويا بناء على طلب عال على الخدمات في ديلي، وابتعاش زراعي مدعوم من الحكومة والجهات المانحة. وقد أدى اشتراك التيموريين الشرقيين في هذه الأنشطة، فضلا عن توظيف التيموريين الشرقيين في وظائف الخدمة المدنية، إلى زيادة قدرتهم الشرائية. والنمو الثابت للقطاع الخاص كان وسيظل محدودا إلى أن تحل مسألة حقوق الملكية وملكية الأراضي، ووضع إطار تنظيمي للنشاط التجاري. ويؤدي استمرار الحالة السيئة للطرق البرية الداخلية إلى إعاقة التقدم، ويرجع ذلك إلى الآثار المشتركة التي يخلفها فصل الأمطار والاستخدام الكثيف للمركبات. وقد أنفق ما يزيد على

دولار بحلول الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وشدّد جميع المانحين على ضرورة توفير الاستدامة المالية، وحثوا على ضرورة إجراء دراسة دقيقة للسياسات التي تزيد من حجم الميزانية المتكررة قبل إدخال النفقات المستقبلية فيها. وجرى التشديد على ضرورة تعزيز الإيرادات، ولا سيما استعادة تكاليف المؤسسات ذات النفع العام. ومن ناحية أخرى، قبل المانحون مسؤولية أخذ النفقات المتكررة والآثار المستقبلية في الميزانية في اعتبارهم لدى وضعهم برامج مساعدتهم. وفي ضوء كل ذلك، دعا المانحون الإدارة المقبلة لتيمر الشرقية إلى وضع خطة واضحة للنفقات في الأجل المتوسط، مع التشديد على تقليص الفقر.

١٦ - وبلغت المصروفات، في إطار الصندوق الاستئماني الموحد لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والصندوق الاستئماني لتيمر الشرقية الذي يديره البنك الدولي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، حوالي ١١٠ ملايين دولار. وبلغت مصروفات وكالات الأمم المتحدة قرابة ٦٤ مليون دولار. وكانت الالتزامات للصندوق الاستئماني لتيمر الشرقية تتم عموماً وفق مسارها المرسوم، ولكن كانت الحاجة قائمة إلى ضرورة إعطاء سلطة إجراء مزيد من الالتزامات للسنة المالية الجديدة بغية متابعة برنامج عمل الصندوق الاستئماني حتى يُنجز بنجاح وفقاً لما وافق عليه مجلس وزراء تيمور الشرقية. وبالنسبة للميزانية الموحدة، فإن حوالي ٦٠ في المائة تقريباً جرى تمويلها بمساهمات المانحين، مقارنة بـ ٤٠ في المائة من الإيرادات المتأتية من الضرائب أو سواها من الدخل.

١٧ - والتصنيف القطاعي للإنفاق الحالي والمقترح من الصندوق الاستئماني الموحد لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يدعم بقوة التنمية المستدامة الطويلة الأجل، مع توجيه ٤٠ في المائة من الإنفاق إلى قطاعي الصحة والتعليم. كما ينفق ٢٥ في المائة على الزراعة والبنية التحتية،

على اكتساب المهارات في مجال الإدارة واستخدام الحواسيب واللغة والحكم الصالح. واشترك حتى الآن ما يزيد على ٥٠٠ ٢ شخص في هذا التدريب.

١٤ - وأنجز تعميم ١٣ مبنى عام رئيسياً للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، منها محكمة الاستئناف، ومكتب المدفوعات المركزي، وأكاديمية الشرطة، وإدارة الشؤون المائية، وأكاديمية الخدمة المدنية ومكتب البريد في باوكاو. وفي ديلي ما زال ١٢ مبنى عام قيد التعمير وهي المباني التي ستشغلها في المستقبل وزارات التعليم والعدل والاتصالات، والمخزن المركزي للخدمة الإدارية، ومركز السجلات الوطنية والوكالة الوطنية للتخطيط والتنمية. ويجري تعميم سبعة مبان في مقاطعات باوكاو وإرميرا، وليكيتشا وماليانا وأوكوسي وفيكيكي. كما يجري الاضطلاع بمزيد من أعمال الإصلاح في مرافق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في جميع أنحاء تيمور.

الشؤون المالية

١٥ - إن اجتماع المانحين الرابع المعني بتيمر الشرقية، المعقود في كانبيرا في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أيد ميزانية موحدة المصادر بمبلغ ٦٥ مليون دولار لتيمر الشرقية للسنة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢. والعجز البالغ حوالي ٢٠ مليون دولار يقتضي تمويله من مساهمات المانحين. ومع أن الاجتماع لم يكن دورة لإعلان التبرعات، فإن بعض المانحين ذكروا أنهم سيقدمون مساهمات إضافية للميزانية. وكان حجم الميزانية المتكررة في السنوات المالية المتعاقبة مدار اهتمام خاص بالنسبة للمانحين. وستؤدي الاستثمارات الداخلة في هذه الميزانية البالغة ٦٥ مليون دولار والسياسات إلى حصول التزامات متكررة في المستقبل، كالتزامات للشرطة وقوات الدفاع والتمثيل الخارجي وتعليم المرحلة الثالثة المدعوم، مما سيؤدي إلى زيادة النفقات إلى ١٠٠ مليون

واضطلع قسم الري بإصلاح وصيانة شبكات ري مجتمعية تغطي ما يزيد على ٥.٠٠٠ هكتار من أراضي الري، إلى جانب إعادة تأهيل ٥٠ كيلومترا من الطرق الموصلة. وعملت دائرة مصائد الأسماك والشؤون البحرية مع أوساط المجتمع التجاري والمجتمع المدني على توفير معدات للصيد من أجل الصائدين بتييمور الشرقية. وبعد إجراء مشاورات واسعة النطاق، وافقت الحكومة على برنامج وبيان سياسي للأحراج على الصعيد الوطني في إطار المعايير الدولية. وقد أدى هذا البرنامج المجتمعي إلى تمكين المجتمعات المحلية من إدارة مواردها الطبيعية على نحو مستدام.

٢٠ - وأنشأت الحكومة قسما للموارد المعدنية في إدارة الشؤون الاقتصادية من أجل إدارة وتنظيم أنشطة استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية. وأدى برنامج المشاريع الصغيرة التابع للبنك الدولي إلى إيجاد ٢٩٦ ١ فرصة عمل مباشرة، وتقوم النساء بشغل ثلثها. وفي الجولة الأولى من تقديم الطلبات، ووفق على توفير ما يزيد على ٣٠٠ سلفة، تبلغ قيمتها حوالي ٤ مليون دولار. ومنح ما يقرب من ١٧ في المائة تقريبا من هذه السلف إلى مقترحات من النساء. وتقوم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بمشاركة البنك الدولي، بتقدير برنامج ثان لقروض المشاريع الصغيرة يبلغ ٧,٥ مليون دولار. وقد تسجل ما يقرب من ٤٥٠٠ من الأعمال التجارية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ويمتلك أهالي تيمور الشرقية ما يزيد على ٨٠ في المائة من هذه الأعمال. وقد قام مشروع تنمية التمويل على نطاق صغير، الذي يديره مصرف التنمية الآسيوي، باتصالات مبدئية مع الاتحادات الائتمانية، كما اضطلع بتقديرات للاحتياجات. ويهدف هذا المشروع إلى توليد دخل من أجل ٢١ ٠٠٠ من الأسر المعيشية الريفية الفقيرة، من خلال إنشاء مصرف للتمويل على نطاق صغير، وذلك بشكل جزئي.

اللتين يُعتبر تطويرهما حاسما في انتعاش القطاع الخاص والنمو. وستكون الزيادة في الإيرادات من بحر تيمور، التي يُتوقع أن تتحقق في وقت ما من عام ٢٠٠٤، كبيرة الأهمية لتيمور الشرقية. غير أنه لا يمكن التنبؤ بكميتها بدقة على نحو أكيد. وستعين على الإدارة والحكومة المقبلة لتيمور الشرقية أن تعتمد سياسة مالية لإدارة الموارد بتبصر، وبهدف المواءمة بين رأس المال والمصروفات المتكررة على الأجل المتوسط. وقد اعتبرت الميزانية الحالية خطوة جيدة في هذا الاتجاه.

الاقتصاد

١٨ - تشكل الزراعة أكبر مساهم وحيد في الناتج القومي الإجمالي بتييمور الشرقية. وبفضل الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج المحاصيل بهدف ضمان كفاية ذاتية غذائية وأمن غذائي، إلى جانب حلول مناخ ملائم إلى حد نسبي، استمر حجم الانتاج الزراعي في الانتعاش، حيث اقترب من المستويات التقديرية التي كانت سائدة قبل اندلاع العنف في عام ١٩٩٩. وقد قامت شعبة الشؤون الزراعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية بالإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية بتوزيع ما يزيد على ٩٠٠ طن متري من الأسمدة على كافة المقاطعات ذات الصلة. ومع هذا، فإن الإيرادات المتولدة عن المحاصيل قد تأثرت من جراء عدة عوامل: سوء أحوال الطرق، وتنافس محاصيل الأرز مع الواردات المنخفضة التكلفة المجلوبة من سائر أجزاء جنوب شرقي آسيا، وانخفاض أسعار البن. ويقتضي استخراج أفضل حبوب البن التي يسعى إليها المشترون تدريب الزراع بتييمور الشرقية أيضا على طرق التجهيز.

١٩ - وقد أكملت شعبة الشؤون الزراعية برنامجها المتعلق بالتطعيم، إلى جانب إصلاح مركز الحجر الصحي، وتوزيع المبادئ التوجيهية المتعلقة بصحة الحيوان. كما أنها تستورد ١٠٠٠ من رؤوس الماشية والجاموس في عام ٢٠٠١.

٢١ - وما فتئ هناك هدف رئيسي من أهداف الأنشطة المتعلقة بالهياكل الأساسية، ويتمثل هذا الهدف في تشجيع الاستقلال عن الإعانات المالية الحكومية. ومن المقدر لوكالات توليد الطاقة الكهربائية والطيران والشؤون البحرية أن تكون بمثابة الطلائع في هذا المجال، حيث أنها تستهدف أن تصبح في حالة اكتفاء ذاتي خلال الفترة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢. وشهد الطيران المدني مقدم رئيس جديد، كما منح عقد لاتحاد شركات برتغالية كي يدير مطار ديلي الدولي. وأدى تحسين مدرجة المطار واتصالاته ومحطات الركاب الطرفية به إلى اجتذاب خدمات ركاب جديدة، كما خفضت أجور السفر إلى بعض الأماكن المقصودة من جراء زيادة التنافس. وبوسع ميناء ديلي أن يتعامل الآن مع ما يصل إلى ٤٠ سفينة و ١ ٨٠٠ حاوية و ٣٧٠ مركبة كل شهر، وهو يحقق عائداً ذا شأن للإدارة الانتقالية. وثمة استمرار في تحسين خدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، مع تزايد الوصول إلى الخدمات الهاتفية وإبرام اتفاقيات مع استراليا والبرتغال لتيسير الحركة البريدية الدولية. وتجاوز تحصيل عائدات دائرة الحدود التقديرات بنسبة تبلغ ٤٠ في المائة تقريباً فيما يتصل بأول عام من أعوام عملها. وتشكل الجزاءات وحدها كامل ميزانية مرتبات الموظفين بتمور الشرقية. وقد أصدرت الدائرة أيضاً أكثر من ٥ ٠٠٠ وثيقة سفر لسكان تيمور الشرقية.

التعليم والخدمات الاجتماعية

٢٣ - كان ثمة تعديل لهدف أصلي يتعلق بإصلاح ٢ ١٠٠ فصل دراسي، حيث رفع هذا الهدف إلى ٢ ٧٣٣ فصلاً دراسياً بكافة أنحاء الإقليم لاستيعاب مزيد من أعداد المقيدون المتوقعين. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، تم إصلاح ٣٧٣ مدرسة تضم ما مجموعه ٢ ٠٠٠ فصلاً دراسياً تقريباً، وذلك إلى مستوى التشغيل الابتدائي. والعمل مستمر بشأن ٤٧ مدرسة أخرى، كما وقعت اتفاقات تتعلق بـ ١١٤ مدرسة متبقية تحتاج إلى الإصلاح، ووفق ذلك على عقود لبناء خمس مدارس ابتدائية وثانوية في باكاو ومليانا وأوكسي وسام. ووفر ما يزيد على ٦٠٠ طاقم من الأثاث المدرسي لتكملة الأرصد الموحدة في تيمور الشرقية. وصدرت الأوامر المتصلة بمجموعات التدريس، وتم تسليم ما يزيد على ١ ٧٠٠ منها، إلى المدارس (ما يقرب من ٧٥ في المائة من احتياجات بدء السنة الأكاديمية) وجرى تركيبها. واضطلعت مبادرة الصحة المدرسية بتدريب مدرسي المدارس الابتدائية في ديلي على استعمال أنهج بسيطة لفحص نظر الأطفال، كما أنها وفرت مرافق للمياه والإصحاح لـ ٤٠ مدرسة ابتدائية.

٢٢ - واعتمد مشروع مشترك بين منظمة العمل الدولية والولايات المتحدة الأمريكية، تزيد ميزانيته عن ٧٥٠ ٠٠٠ دولار لتحسين علاقات العمل في تيمور الشرقية. واضطلع دعم وكالات الأمم المتحدة، إلى جانب مؤسسات بريتون وودز، بدور رئيسي، من خلال إجراء تقديرات للفقر كأساس للتخطيط الوطني. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً يجري السعي لتمويله، يتضمن قيام ٢٣٤ من أهالي تيمور الشرقية بتنمية المهارات والخبرات اللازمة

٢٤ - ورغم أن خدمات التعليم تتلقى جزءا كبيرا من مخصصات الميزانية والمساعدة الثنائية، فإن تنمية قطاع التعليم لا تزال تواجه عقبات ملموسة، تتضمن استمرار الحاجة إلى تدريب المدرسين وتجهيز المدارس. وهناك عقبة إضافية تتمثل في إعادة إدخال اللغتين البرتغالية والتيتون للتعليم في المدارس الابتدائية.

٢٥ - وفي القطاع الصحي، شهدت الشهور الستة الأخيرة زيادة في خدمات الصحة الإنجابية، وذلك في إطار خطة العمل المتعلقة بالصحة الإنجابية، وهي خطة اشتركت في وضعها الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية ووكالات الأمم المتحدة، ومدتها سنتان. وتيسر هذه الخطة توفير الإمدادات والتدريبات الطبية. وثمة برنامج وطني يتعلق بالتحصين ضد شلل الأطفال اشتركت في وضعه الإدارة الانتقالية ووكالات الأمم المتحدة، وقد حقق هذا البرنامج تغطية تبلغ ٨٠ في المائة، رغم أن معدلات التحصين الوطني الشامل، التي تصل إلى ١٥ في المائة، لا تزال منخفضة. وسانددت الوكالات صياغة سياسة للصحة العقلية، وهي قيد التنفيذ. وفي إطار التسليم بوجود عوامل يمكن أن تشجع على زيادة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في تيمور الشرقية، قامت الشعبة الصحية، هي ووكالات الأمم المتحدة، بتشكيل فريق لوضع برنامج مراعي للثقافة السائدة من أجل منع الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

الشؤون الخارجية

٢٧ - ركزت إدارة الشؤون الخارجية التابعة للإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية على تعيين وتدريب موظفي الخدمة الخارجية. وقد عين عشرون من أهالي تيمور الشرقية بعد إكمالهم لتدريبهم الدبلوماسي الأساسي في ديلي وفي الخارج، مع وجود ١٥ فردا إضافيا يقومون بالتدريب الآن. وتواصل الإدارة العمل من أجل الحصول على عضوية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وتقدمت العلاقات مع إندونيسيا في عدد من المجالات، بما في ذلك مجال قضايا الحدود من خلال تنفيذ ترتيبات لجنة الحدود المشتركة. ولا تزال المناقشات تجري بشأن مواصلة سداد مدفوعات المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة الإندونيسية السابقة الذين يقيمون في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

المصالحة والعدالة

٢٨ - كشف زعماء تيمور الشرقية في الشهور الأخيرة جهودهم من أجل المصالحة. فقد التقى زانا غوزماو مع قادة الميليشيات، على الحدود، في بداية تموز/يوليه ٢٠٠١، كما

٢٦ - وخلال الشهور الستة الأخيرة، كان هناك انتقال تدريجي نحو إدارة قطاع الصحة على يد أهالي تيمور الشرقية. وأوشك تعيين الموظفين اللازمين على الانتهاء، وهم يتضمّنون ١٨ موظفا أقدم تم إعدادهم لرئاسة الخدمات الصحية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد بدأ العمل في إنشاء مراكز صحية مجتمعية بتمويل من الصندوق

٢٦ - وخلال الشهور الستة الأخيرة، كان هناك انتقال تدريجي نحو إدارة قطاع الصحة على يد أهالي تيمور الشرقية. وأوشك تعيين الموظفين اللازمين على الانتهاء، وهم يتضمّنون ١٨ موظفا أقدم تم إعدادهم لرئاسة الخدمات الصحية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد بدأ العمل في إنشاء مراكز صحية مجتمعية بتمويل من الصندوق

٢٦ - وخلال الشهور الستة الأخيرة، كان هناك انتقال تدريجي نحو إدارة قطاع الصحة على يد أهالي تيمور الشرقية. وأوشك تعيين الموظفين اللازمين على الانتهاء، وهم يتضمّنون ١٨ موظفا أقدم تم إعدادهم لرئاسة الخدمات الصحية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد بدأ العمل في إنشاء مراكز صحية مجتمعية بتمويل من الصندوق

٢٠٠١ الذي ينص على إنشاء المحكمة المختصة لتييمور الشرقية، مما يوسع نطاق اختصاصها ليشمل انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال عام ١٩٩٩، وعدم حصرها في تلك التي ارتكبت بعد الاستطلاع الشعبي الذي جرى في تيمور الشرقية في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. ولم يستأنف رئيس النيابة العامة الاندونيسية بعد الأحكام المخففة جدا التي نطقت بها إحدى محاكم جاكارتا في حق ستة أشخاص ضالعين في قتل ثلاثة من عمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اتامبوا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. بيد أن الحكومة الاندونيسية أوفدت مدعين عامين إلى تيمور الشرقية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ للتحقيق في مقتل ليونارد مانين، وهو جندي نيوزيلندي، في مقاطعة سواي يوم ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (انظر S/2000/438، الفقرة ٥٣).

٣١ - وينصب تركيز وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة، التابعة للنيابة العامة في تيمور الشرقية على التحقيق في خمس من القضايا العشر ذات الأولوية وهي: مذبحه كنيسة ليكويتشا التي وقعت في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ والقتل الجماعي الذي حدث في بيت مانويل كاراسكاليو يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ والقتل الجماعي في مركز الشرطة بمليانا في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ وقتل رجال الدين وأشخاص آخرين وترحيل السكان المدنيين في مقاطعة لاوتم أو نقلهم بالقوة في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ وقضية تتعلق بممارسة العنف ضد نساء في لولوتو (مقاطعة بوبونارو). وبدأت في تموز/يوليه أول محاكمة بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية لأحد عشر شخصا متهمين بجرائم حرب في قضية لاوتم. وصدرت لوائح اتهام إضافية يوم ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ في قضية لولوتو، تم في ٢ أيار/مايو و ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ في قضية كنيسة ليكويتشا. وصدر أول حكم في قضية لولوتو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أودع بمقتضاه السجن أحد أفراد الميليشيا السابقين. لكن عدم وجود مترجمين حال دون إحراز قدر أكبر من التقدم.

زار أسقف بوكاو بازيليو ناسيمنتو، ومعه ستة من الزعماء المحليين في تيمور الشرقية، تيمور الغربية في شهر أيار/مايو. وكان الغرض من مبادرات المصالحة التي تقودها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تشجيع عودة من تبقى من اللاجئين في تيمور الغربية، من أجل كفالة الاستقرار على المدى الطويل للمجتمع التيموري. وتتخذ تلك المبادرات في كل مقاطعة على حدة بدءا ببوكاو واينارو.

٢٩ - وإثر المشاورات التي جرت على مستوى قاعدة شعبية عريضة مع المجتمع المدني ونظام العدالة، اعتمد المجلس الوطني في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لائحة لإنشاء لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة بعد أن وضعها في صيغتها النهائية. وستمكن اللجنة سكان تيمور الشرقية من إعداد سجل عام لانتهاكات حقوق الإنسان منذ عام ١٩٧٥، بغرض تيسير إعادة إدماج اللاجئين العائدين وتشجيع المصالحة بين الطوائف من خلال النظر في الجرائم البسيطة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩.

٣٠ - وبالرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لم تسفر مذكرة التفاهم بشأن المسائل القانونية والقضائية والإنسانية التي أبرمت مع اندونيسيا في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، عن أي نتائج حتى الآن. ولا تزال السلطات الاندونيسية تتلكأ في تنفيذ البند ٩ من المذكرة، الذي يجيز تسليم الأشخاص بغرض مقاضاتهم. وعلاوة على ذلك، ما زال إنشاء محكمة خاصة لحقوق الإنسان في اندونيسيا لمقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة ضد شعب تيمور الشرقية معلقا، مما يحول دون محاكمة المجموعة الأولى من المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة في تيمور الشرقية الذين حددتهم السلطات الاندونيسية المعنية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وعددهم ٢٣ شخصا. وقد أعربت حكومة اندونيسيا عن استعدادها لمحاكمة أولئك الأشخاص، ولكنها لم تعمد بعد إلى تعديل المرسوم الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل

تدريب وحدة متخصصة للحماية الشخصية وأصبحت جاهزة للعمل. كما تلقت وحدة العناية بالفئات الضعيفة والتحقيقات في حوادث المرور، التدريب وبدأت عملها في جميع أرجاء الإقليم. وتهدف استراتيجيات التدريب كلها إلى ترسيخ ثقافة حماية حقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية للشرطة والعدالة.

٣٥ - ويعتزم إنشاء وحدات شرطة متخصصة للتعامل مع الحشود في تيمور الشرقية - وهي تعادل وحدات الرد السريع ضمن الشرطة المدنية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية - فضلا عن إنشاء قوات عاملة للنظام العام. ويتسم إنشاء هذه الوحدات والقوات العاملة بالأولوية وذلك لتمكين سكان تيمور الشرقية من أداء دور متزايد في الحفاظ على الأمن العام. وستنشأ وحدات الشرطة المتخصصة في التعامل مع الحشود، التي ستقوم أيضا بدوريات روتينية ومهام مراقبة حركة المرور، في أشد مقاطعات تيمور الشرقية حساسية. ويتلقى ٥٨ فردا من رجال الشرطة في تيمور الشرقية دروسا متخصصة في التعامل مع الحشود بكلية الشرطة. وبعد انتهاء البرنامج الدراسي سوف تضم وحدة الشرطة المتخصصة في التعامل مع الحشود في ديلي ٤٤ فردا في حين سيبلغ قوام الوحدة في بوكاو ١٤ فردا. وستنظم بشكل منتظم دروس أخرى في التعامل مع الحشود. أما في المقاطعات المتبقية بالبلد، فستكون هناك حاجة إلى رجال شرطة مدربين ومجهزين لمعالجة قضايا الأمن العام على نطاق صغير. وسيتم جمع أولئك الأفراد، الذين سيؤدون المهام الروتينية المناطة بالشرطة، ضمن قوات عاملة عند الاقتضاء.

٣٦ - وأقيم مكتب وطني صغير لإدارة الكوارث ضمن إدارة الشرطة وخدمات الطوارئ التابعة للإدارة المؤقتة. ووافقت الحكومة، في آذار/مارس ٢٠٠١، على إطار وطني أولي لتقييم مدى الاستعداد والاستجابة والإنقاذ والوقاية والتخفيف من الآثار وشكلت لجنة وطنية لإدارة الكوارث

٣٢ - وأجرى نظام العدالة تحقيقات في ٢١٠ دعوى جنائية عادية، على مدى الشهور الستة الماضية. وصدرت لوائح اتهام في ١١٨ قضية، عرضت ٥٤ منها أمام المحاكم وفصل في ٨ منها عن طريق الوساطة برعاية المحكمة. وتسارعت وتيرة التدريب أثناء العمل والإشراف في محاكم المقاطعات الأربع في تيمور الشرقية، لصالح ١٥ قاضيا و ١٣ مدعيا عاما و ٩ محامين و ٢٥ من كتبة المحكمة. وتزايدت فعالية نظام السجون بفضل إصلاح ثلاثة مراكز اعتقال وتوفير التدريب أثناء الخدمة لحراس السجون البالغ عددهم ١٢٥ فردا. بيد أن نظام العدالة لا يزال يعاني بشدة من قلة الموارد المادية والبشرية مما يقوض تطوره.

الشرطة

٣٣ - ظلت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، وقوامها ١٤١٩ فردا، تضطلع بدورها المزدوج الذي يتمثل في بسط سيادة القانون والحفاظ على النظام من جهة وإنشاء دائرة شرطة تيمور الشرقية من جهة أخرى. وتجري استعدادات خاصة لضمان السلامة العامة خلال الانتخابات المقبلة. وتنفذ أنشطة الحفاظ على الأمن داخل المجتمعات لردع أي عنف أثناء الحملات الانتخابية مسبقا. ويبلغ معدل الجرائم الشهري الذي تبلغ به الشرطة ٣٠٠ جريمة يتعلق نصفها بالسرقة أو الاعتداء البدني، ولا سيما العنف الأسري، واكتملت التحقيقات في نسبة تفوق ٨٠ في المائة من تلك الجرائم.

٣٤ - وبلغ عدد الأفراد الذين عينوا إلى الآن في دائرة شرطة تيمور الشرقية ٧٧٩ شرطيا، مقابل قوامها المستهدف البالغ ٣٠٠٠ فرد. وحتى تموز/يوليه تم نشر ما مجموعه ١٧٧ شرطيا من المستوى القيادي. ويجري تدريب ٣٠٠ من المتدربين في كلية الشرطة بتيمور الشرقية، التي يرأسها حاليا ضابط الشرطة الأعلى رتبة في تيمور الشرقية. كما تم

وتدعم الوحدة علاوة على ذلك عمل المنظمات غير الحكومية بنشر المواد الترويجية والتدريبية الدولية لحقوق الإنسان ووضع آلية تضطلع الوحدة والمنظمات غير الحكومية في تيمور الشرقية بواسطتها بجمع وتحديد المعلومات، وسوف تحفظ هذه الآلية ويُعدُّ إليها للاستخدام في المستقبل.

٣٩ - وتعمل وحدة حقوق الإنسان بالتعاون مع الوحدات الأخرى بالإدارة الانتقالية لدعم عملية المشاورات الدستورية. ويشمل هذا تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية في حملتها الإعلامية المتعلقة بطبيعة الدستور، وقضايا حقوق الإنسان ذات الصلة وحقوق أهالي تيمور الشرقية في العملية وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للذين سيتولون إجراء المشاورات الدستورية. والوحدة عضو أيضا باللجنة التشريعية التابعة لمجلس الوزراء وهي تستعرض جميع التشريعات المقترحة لكفالة الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتعمل الوحدة على إعداد تيمور الشرقية للتصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان لدى استقلالها.

الدفاع

٤٠ - أنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ مكتب تشكيل قوة الدفاع، مع تولي شخص من أهالي تيمور الشرقية رئاسته وهو مزوّد بخبراء معارين من المانحين الثنائيين. ووافق المجلس الوطني على التشريع المنشئ لقوة الدفاع لتيمور الشرقية ووقعت عليه الإدارة الانتقالية ليصبح قانونا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وحتى الآن تم تجنيد ٥٩٤ من الجنود النظاميين الـ ١ ٥٠٠ في قوة الدفاع، وتم اختيار الأغلبية العظمى من بين صفوف القوات المسلحة السابقة لجهة التحرير الوطنية لتيمور الشرقية.

تتبع نهجا متعدد القطاعات. وخلال الأشهر الستة الأولى من نشأة المكتب الوطني لإدارة الكوارث، تولى المكتب تنسيق الإغاثة لما يزيد عن ٦ ٥٠٠ شخص في المقاطعات الست، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. وبوشرت مؤخرا عمليات إغاثة بعد الفيضانات الخطيرة، ومنها عملية إغاثة ضخمة في مقاطعة لاوتم. وسوف يباشر، في آب/أغسطس ٢٠٠١، تنفيذ مشروع ضخم لإدارة الكوارث، على مدى سنة، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حقوق الإنسان

٣٧ - علاوة على تسهيل ورصد إعادة الإدماج الآمن للاجئين العائدين من تيمور الغربية، تواصل وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقديم المساعدة لتطوير المؤسسات الوطنية لتيمور الشرقية، مثل الشرطة، والمحاكم والسجون، لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وهي تضطلع بهذا عن طريق مراقبتها، في جملة أمور، لامتثال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام والشرطة المدنية لمعايير حقوق الإنسان الدولية، ولتسيير نظام إقامة العدل، ولانتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة والأقليات، ولنشاط الأحزاب السياسية، ولإستخدام الآليات التقليدية لحل المنازعات.

٣٨ - وتضطلع وحدة حقوق الإنسان بعدد من الأنشطة الأخرى لبناء القدرات بدعم من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بما في ذلك توفير التدريب على حقوق الإنسان لدائرة شرطة تيمور الشرقية، والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بتيمور الشرقية، وكذلك المتدربين من أهالي تيمور الشرقية في مجال حقوق الإنسان والذين عيّنتهم وحدة حقوق الإنسان للعمل مع الموظفين الدوليين للوحدة في المقاطعات.

الصحافة المستقلة بتييمور الشرقية على إعادة تثبيت أركانها. وكانت هذه الوحدة بمثابة عامل حفّاز على تكوين اتحاد للمطابع، تمتلكه بصورة مشتركة مجموعات النشر المحلية والمنظمات غير الحكومية، وتتولى حالياً طباعة عدد من المنشورات المحلية بلغة التيتون وبلغة بهاسا الإندونيسية.

رابعاً - اللاجئون

٤٤ - في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، سجلت حكومة إندونيسيا اللاجئين في نوسا تنغارا تيمور، لتحديد أعدادهم والتأكد من رغبتهم في العودة إلى ديارهم أو الاستيطان في إندونيسيا. وقام ١٢ مراقبا دوليا، من بينهم أعضاء بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لتييمور الشرقية، ومنظمة الهجرة الدولية والسلك الدبلوماسي في إندونيسيا بزيارة ١٢٠ موقعا للتسجيل في ٦ حزيران/يونيه لمراقبة اليوم الأول للتسجيل. وخلصوا إجمالاً إلى أن عملية التسجيل والاقتراع قد جرت في ذلك اليوم "بطريقة تحترم الإجراءات والسرية بدرجة مقبولة" (انظر S/2001/621، المرفق).

٤٥ - ولم تعلن بعد النتائج النهائية للتسجيل، نظراً لأن حكومة إندونيسيا تتولى فحص نماذج التسجيل المزدوج وتصنيف النتائج. وبيّنت النتائج الأولية التي أعلنتها حكومة إندونيسيا أن من بين ١١٣ ٧٩١ لاجئاً اشتركوا في العملية، اختار ٩٨ في المائة منهم البقاء في إندونيسيا (انظر S/2001/621) وفي حين أن هذه النتائج الأولية قد تكون قد بيّنت بدقة خيار اللاجئين في يوم التسجيل، فإن هناك بعض الأسئلة المتعلقة بما إذا كانت تعكس نواياهم في الأجل الطويل. فكافة العوامل من قبيل عملية التضليل الإعلامي والتخويف المستمرة في المخيمات قبل عملية التسجيل، والشعور بعدم الثقة من جانب اللاجئين إزاء العملية السياسية في تيمور الشرقية، ونقص الوضوح فيما إذا كانت المنافع التي يحصلون عليها في إندونيسيا ستستمر في تيمور

٤١ - . وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، جرى افتتاح الثكنات الدائمة الجديدة لقوة الدفاع لتييمور الشرقية في ميتينارو. وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠١، تم تخزين الدفعة الأولى، ممن تلقوا تدريبهم الأساسي ويبلغ عددهم ٢٤٧ في احتفال أقيم في أيلو. وسيبدأ قريباً التدريب المتقدم، وكذلك سيبدأ فصل جديد للتدريب الأساسي لـ ٣٤٧ متدرباً إضافياً.

٤٢ - وتم تقديم خطة خمسية للتطوير المستقبلي لقوة الدفاع لتييمور الشرقية في المؤتمر الدولي الثاني للأطراف المهتمة بإنشاء قوة الدفاع، والذي عقد في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ومن المقرر نشر الكتيبة الأولى المكونة من ٤٠٨ جنود في ميدان العمليات في منتصف عام ٢٠٠٢. وفي حين يتوقف التدريب والبنية الأساسية والمعدات المتعلقة بقوة الدفاع لتييمور الشرقية على التبرعات، فإن تكاليف الأفراد والتشغيل والصيانة تتحملها حكومة تيمور الشرقية.

الإعلام

٤٣ - وتوفر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لتييمور الشرقية بثاً إذاعياً طوال ٢٤ ساعة بأربع لغات، ولا يزال هذا البث يمثل أكثر الوسائل فعالية لبلوغ السكان في جميع المقاطعات، وكذلك لبلوغ عدد كبير من اللاجئين في تيمور الغربية. ويشغل أهالي تيمور الشرقية ٢٢ وظيفة من بين ٣٤ في محطة الإذاعة. وتدير إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تلفزيون تيمور الشرقية، الذي يغطي ديلي مباشرة، واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠١، باوكاو مع تأخير مدته ٢٤ ساعة. وتتولى وحدة التلفزيون أيضاً توزيع مجموعات شرائط على المقاطعات، حيث يجري عرضها بواسطة وحدات متحركة. وساهمت الوحدة في حملة التريية الوطنية، مع إنتاج مواد تثقيفية سمعية - بصرية. وتوجد جريدة شهرية تطبع بأربع لغات ويبلغ حجم توزيعها ١٠٠ ٠٠٠ نسخة. وتركز وحدة صغيرة لتطوير وسائل الإعلام على مساعدة

الانتقالية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وهو أول هجوم مباشر في عام ٢٠٠١، أعقبته على الفور ستة حوادث أخرى أسفر أحدها عن مقتل قروي مقيم في تيمور الشرقية لا تعرف له علاقة بالميليشيات أو صلات إجرامية.

٤٨ - وحالات عبور الحدود غير المشروع والتنقل بشكل غير قانوني ارتبطت بحوادث أمنية خطيرة وتظل تمثل مصدر قلق كبير. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، وقع هجوم بقنبلة يدوية في سوق ماوبوسا بمقاطعة بوبونارو في مجرى نهر على خط التنسيق التكتيكي الذي يمثل خط الحدود المتفق عليه بين الإدارة الانتقالية والقوات المسلحة الإندونيسية. وأسفر ذلك الهجوم عن عدد كبير من المصابين وسط المدنيين. ومنفذو الهجوم أشخاص يُشبه في أنهم أعضاء في الميليشيات ضالعون في أعمال المقاومة غير المشروعة. واستمرار تيسر الحصول على أسلحة الميليشيات يزيد من الخطر المائل على كل من القوات الأمنية والسكان المحليين بسبب النشاط الإجرامي وتساعد النزاعات المدنية.

٤٩ - وواصل بعض قادة الميليشيات السير في طريق المصالحة وازداد هذا الاتجاه خلال الستة شهور الأخيرة. بيد أن هناك أدلة على أن الأحكام المخففة بصورة غير مقبولة التي صدرت ضد ستة أفراد اعترفوا بالاشتراك في قتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فضلا عن التهم غير الخطيرة وفترة السجن القصيرة التي حوكم بها أحد قادة الميليشيات المعروفين جيدا، شجعت بعض العناصر المتشددة في الميليشيات على التخطيط لاستئناف العمليات الهجومية بهدف زعزعة استقرار الوضع في تيمور الشرقية التي تنهياً للانتخابات والاستقلال. وهناك أيضا قلق من أن بعض عناصر الميليشيات اعتمد استراتيجية تجميد النشاط حتى الاستقلال اعتقادا بأن الوجود العسكري الدولي سيزول عن تيمور الشرقية.

الشرقية، وقد تكون قد ساهمت كلها في ترددهم في العودة في المرحلة الحالية. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حث حكومة إندونيسيا على إيلاء الأولوية لعودة أولئك الذين اختاروا العودة إلى الوطن، نظرا لأهمهم يصبحون هدفا للأعمال الانتقامية إذا ما أصبح قرارهم معروفا.

٤٦ - ولم يكن هناك وجود دائم لموظفي الأمم المتحدة المعينين دوليا في تيمور الغربية منذ بدء العمل بالمرحلة الأمنية الخامسة، عقب قتل ثلاثة من العاملين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ورغم أن حكومة إندونيسيا لم تنفذ بعد جميع التدابير التي دعا مجلس الأمن إلى اتخاذها في قراره ١٣١٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بما في ذلك تجريد الميليشيات من سلاحها وحلّها، أوفد منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية بعثة تقييم أمنية مشتركة بين الوكالات قامت بزيارة تيمور الغربية في الفترة من ٦ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠١. وتقوم البعثة حاليا بتحليل النتائج التي توصلت إليها قبل تقديم تقريرها إليّ.

خامسا - الأمن

٤٧ - منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حدث انخفاض عام في مستوى الاحتكاك المباشر بين قوات الميليشيا والعنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. والعدد الإجمالي لمرات ظهور من يشتهب في انتمائهم للميليشيات لم يصل إلى ٣٠ مرة، في حين أن حالات الاحتكاك بين من يشتهب في انتمائهم للميليشيات وقوة حفظ السلام لم تزد على ٩ حالات. ووقع حادث خطير لإطلاق النار في قرية نونورا الواقعة على الحدود في مقاطعة بوبونارو في بداية السنة أعقبته فترة اتسمت بانخفاض مستوى الحوادث. بيد أن هجوما عنيفا وقع على قوات الإدارة

١٣٣٨ الاشتراكات المقررة. وطلب مجلس الأمن في القرار ١٣٣٨ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وضع توصيات مفصلة لتوفير وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، على أن تتخذ هذه التوصيات بالتعاون مع شعب تيمور الشرقية والجهات الدولية والثنائية الأخرى المعنية، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

٥٣ - ويتولى الفريق العامل المعني بالتخطيط لمرحلة ما بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التخطيط لتوفير هذا الوجود بالتعاون مع فرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة في نيويورك. وتحقق قدر كبير من التقدم في تحديد المجالات التي تتطلب دعماً مستمراً، وينصب السعي الآن على تعيين المهام المحددة والجدول الزمنية، والمشاورات جارية بهذا الشأن. وستنقح الخطة لتعكس هيكل الحكومة المستقلة لتيمور الشرقية الذي لن يتضح إلا بمجرد تحقيق بعض التقدم في المناقشات الدائرة حول الجمعية التأسيسية. وعلى الرغم مما تقدم ذكره، فمن الواضح أن الوجود العام سينخفض بصورة كبيرة.

٥٤ - وسيضم العنصر المدني في البعثة العناصر اللازمة في العمليات الكبيرة التي يرأسها الممثل الخاص للأمين العام. ومن المتصور إمكانية تعيين الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/منسق الأمم المتحدة المقيم في منصب نائب الممثل الخاص للأمين العام مع دعمهما بمكتب صغير للشؤون السياسية. وينبغي أيضاً تأسيس مكتب للمستشار القانوني، وجهة تنسيق للشؤون الجنسانية، ومكتب للعلاقات العامة، ومكتب للشؤون الإدارية. وينبغي أن تحتفظ البعثة أيضاً بمكتب اتصال في جاكرتا. ومن الضروري في اعتقادي أن تشمل البعثة، ضمن أركانها الأساسية، عنصراً فعالاً معنياً بحقوق الإنسان. ومن المحتمل أن يتطلب الأمر عنصراً للمساعدة في تنظيم الانتخابات.

٥٥ - ولا تزال قدرة الميليشيات على ممارسة نشاطها والتدريب بدون عائق في بعض المناطق مصدراً للقلق. وقد انخفضت كمية أسلحة الميليشيات عن طريق العمليات التي قامت بها القوات الإندونيسية المسلحة وثمة مؤشرات على أن حمل الأسلحة بصورة علنية في تيمور الغربية قد قل. إلا أن الميليشيا لا تزال قادرة على الوصول بسهولة إلى مخابئ أسلحة حديثة لاستخدامها في عملياتها، وهي أسلحة تشمل القنابل اليدوية والأسلحة الصغيرة شبه الآلية والآلية بالكامل. والعناصر المتشددة القادرة على القيادة التنفيذية والتكتيكية لا تزال أيضاً قادرة على العمل انطلاقاً من تيمور الغربية.

٥١ - وداخل تيمور الشرقية، ما زال احتمال وقوع أحداث عنف طائفية أو بين الأحزاب خلال الفترة الانتقالية ماثلاً. وقد تطورت حوادث متفرقة في تيمور الشرقية لتتحول بسرعة إلى مواجهات أوسع نطاقاً وعمليات إحراق للمنازل، مثلما حدث في باوكاو وفيكيكي في أوائل آذار/مارس ٢٠٠١ ومرة أخرى في باوكاو في أواخر أيار/مايو ٢٠٠١. ولا يزال تيموريون عديدون يخشون الحياة السياسية المتعددة الأحزاب حيث يربطونها بما حدث في الماضي من مواجهة وعنّف. وردا على ذلك، تواصل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية تعزيز تدابير الأمن التي تستتبع نهجاً منسقاً بين العنصر المدني والعسكري وعنصر الشرطة. ويبلغ قوام قوة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ٩٥٣ فرداً من جميع الرتب، في حين يبلغ قوامها المأذون به ٨٩٥٠ فرداً.

سادسا - البعثة الخلف

٥٢ - ورد في تقرير المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير (S/2001/42) أن تيمور الشرقية ستحتاج إلى دعم دولي كبير بمجرد أن تنال استقلالها، وأن هذا الدعم سيقدم من خلال بعثة متكاملة يحدد مجلس الأمن ولايتها وتموّل من

يشمل أيضا بناء آليات فعالة تحظى بقبول متبادل من أجل التوظيف وإدارة هذا العنصر من البعثة. وسيلزم اتباع نهج مبتكر في هذه المجالات.

٥٦ - ومن المتوقع أن عدد موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الممولين من الاشتراكات المقررة والذين يقدمون المشورة للإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية سينقص بنسبة ٣٥ في المائة تقريبا بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وبنهاية الولاية الحالية، سيصبح من الممكن حتما تخفيض عدد الموظفين المدنيين الدوليين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بنسبة ٧٥ في المائة تقريبا، أما الموظفون المدنيون الدوليون العاملون في مجال الشؤون الإدارية بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور، فستتخفض نسبتهم بما يصل إلى ٢٠ في المائة. ولن تؤثر هذه التخفيضات المتوقعة على الخطط الجاري إعدادها. ويعتزم ممثلي الخاص تقديم معلومات مفصلة عن هذه التخفيضات في سياق المناقشات المتعلقة بالميزانية التي ستجري في فترة متأخرة من هذا العام، وسيجري إبلاغ مجلس الأمن بهذه المعلومات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٥٧ - ويسير العمل في بناء دائرة شرطة تيمور الشرقية وتدريبها وفق خطة متدرجة المراحل تستهدف بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الوصول بقوة الشرطة إلى قوامها الكامل المؤلف من ٣٠٠٠ فرد. وإلى حين أن يستوفي جميع أفراد شرطة تيمور الشرقية الثلاثة آلاف تدريبيهم وتكتمل لهم القدرة على النهوض بالمهام الاعتيادية للشرطة، سيلزم وجود قوة شرطة مدنية تابعة للأمم المتحدة. وسيظل دور هذه القوة هو الدور التنفيذي لأعمال الشرطة، الذي سيتحول تدريجيا إلى دور توجيهي ورقابي مع الاطراد في عزو المسؤولية عن مهام الأمن العام إلى شرطة تيمور الشرقية. ورهنا بمزيد من الاستعراض، فإن شرطة الأمم المتحدة المدنية التي سيتقلص عددها، يتوخى أن يظل قوامها أثناء ذلك كبيرا

٥٥ - ورغم التقدم الكبير المحرز في توظيف الموظفين الحكوميين من أبناء تيمور الشرقية، بأن معظمهم سيكون قد مضى على تعيينهم في وظائفهم، عند الاستقلال، مدة تتراوح بين ستة أشهر واثني عشر شهرا لا أكثر، وستكون النظم التي يستخدمونها في العمل جديدة وهشة. وقد عُيِّن الكثيرون من الموظفين الجدد في وظائف بمستوى يتناسب إلى حد كبير مع ما لديهم من إمكانيات للنهوض بمسؤوليات عملهم، ولكنهم سيحتاجون إلى مواصلة التدريب وإلى مساندة مستمرة حتى يتمكنوا من أداء عملهم باطمئنان وثقة. ومن ثم، سيلزم الاحتفاظ في البعثة بفريق صغير من الموظفين الفنيين في شتى المجالات لاستكمال عملية إضفاء طابع تيمور الشرقية ونقل الخبرات. وسيقدم هؤلاء الموظفون المساعدة إلى السلطات التيمورية في المجالات ذات الأهمية المطلقة لنهوض الحكومة بمسؤولياتها بصورة فعالة، مثل الإدارة التنفيذية والإدارة المركزية، وإدارة الموارد المالية، والعدالة وحقوق الإنسان، والأمن فضلا عن مجالات السيادة الوطنية، مثل الرقابة على الحدود. ومن المتصور أن الحاجة لهذه الوظائف لن تزيد على أكثر من سنتين، وأن معظمها ستنتهي الحاجة إليه في فترات أقل. وقد نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل في تحديد الاحتياجات اللازمة للفترة التالية مباشرة لنيل الاستقلال في تقرير مفصل عن بناء القدرات اللازمة لرشاد الحكم وإدارة القطاع العام وقد قدم هذا التقرير إلى مؤتمر المانحين في كامبرا في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بسبيلها إلى الانتهاء من إعداد تقييم لمجموعه المهارات المتكاملة التي ستتيحها جميع المصادر المانحة، بغية الاحتفاظ بالحد الأدنى المطلق من أعداد الموظفين المطلوبين في البعثة الجديدة. وسيكون من المهم في الفترة التالية للانتخابات بدء حوار مفصل مع شعب تيمور الشرقية بشأن هذه العملية، على ألا يقتصر ذلك على عدد الخبراء اللازمين، بل أن

سيتم خفض فريق المراقبين العسكريين الحالي، وسيُنصَب تركيزه على المناطق الواقعة على الحدود.

٦٠ - وستبقى الحالة الأمنية خاضعة للاستعراض الدائم، وسأطلع مجلس الأمن على ما يحدث وفقا لذلك. وأعتزم تقديم توصيات أخرى بشأن حجم الشرطة والقوات العسكرية في تقرير أرفعه في وقت لاحق إلى المجلس، وذلك بما يتفق مع عمليات تقدير الحالة الأمنية والخطر التي ستجري بعد الانتخابات.

سابعاً - المسائل المالية

٦١ - أذنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٢٨/٥٥ بـ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٢٨٢ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، فإن تكلفة الإنفاق على الإدارة الانتقالية سيتم الوفاء بها أولاً في حدود الموارد المبدئية التي وافقت عليها الجمعية العامة. والعمل جار حالياً على إعداد الميزانية المقترحة للإدارة المذكورة لفترة الاثني عشر شهراً بأكملها والممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للإدارة الانتقالية منذ تاريخ إنشائها في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ٦،٦٢٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام، ٤،٤٢٧،٢ مليون دولار.

ثامناً - النتائج

٦٢ - كانت فترة الأشهر الستة الماضية فترة مثمرة للغاية، إذ أن شعب تيمور الشرقية تمكّن، بالشراكة مع الأمم المتحدة، ولكن وحده بصورة متزايدة، من تحقيق أوجه تقدم

إلى أن تصبح شرطة تيمور الشرقية مدربة تماماً ومنتشرة على نحو كامل.

٥٨ - وعلى النحو المذكور آنفاً، لا يزال هناك قلق مستمر إزاء الوضع الأمني في تيمور الشرقية. فعلى الرغم من أن عمليات تسليح المجموعات التابعة للميليشيات ضئيلة نسبياً، فطالما أن حكومة إندونيسيا لم تحلّها، فإنها ستستمر في أن تشكل تهديداً للاستقرار الداخلي في تيمور الشرقية ورفاه وأمن اللاجئين الذين ما زالوا في تيمور الغربية. ولذا ستظل ثمة حاجة إلى قوة للأمم المتحدة كي تواصل الحفاظ على بيئة آمنة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع حكومة تيمور الشرقية، مع التركيز الخاص على تواجد قوي في المناطق الواقعة على الحدود. وتبعاً لذلك، ينبغي نشر قوة قتالية قوية بمستواها الحالي في مناطق تيمور الشرقية الحدودية وفي جيب أوكوسي. وفي القطاع الشرقي، يمكن خفض عدد كتائب المشاة الموجودة حالياً في المنطقتين الوسطى والشرقية من ثلاث كتائب إلى كتيبة واحدة، شريطة أن تظل الحالة الأمنية مستقرة. وبعد ذلك، تعين إجراء خفض مماثل في القطاع الأوسط، مع مراعاة حالة الأمن الأكثر تعقيداً.

٥٩ - وينبغي أن تكون قوة حفظ السلام كثيرة التحرك، وتتمتع بالقدرة على مواجهة أي تهديد خارجي وتوفير الدعم الأمني لأي مكان يشهد اضطرابات داخل البلد. وسيلزم توفير ما يكفي من الموارد في مجال القدرة على نقل القوات، ومن المهندسين والطائرات ووسائل الاتصالات في سبيل المحافظة على مستوى عالٍ من القدرة على التحرك التكتيكي في المناطق الحدودية والانتقال إلى مناطق أخرى في البلد، فضلاً عن الدعم في مجال النقل والإمداد. وما أن تستوفي جميع الشروط التي تتيح الانسحاب من القطاعين الأوسط والشرقي، حتى يجري خفض عدد المهندسين الذين يقدمون الدعم إلى نصف عددهم الراهن. ومن شأن تبسيط الإجراءات في مجالات الدعم الأخرى أن يتيح خفض الموظفين العاملين في الوحدات التابعة للقوة وفي المقر. كما

الأول/أكتوبر ٢٠٠١ عندما تكون الانتخابات قد جرت، والجمعية التأسيسية ومجلس الوزراء قد شكلا، وانخرطا كلياً في عملهما، وتكون منخرطة كلياً في عملها، وتكون صورة الاحتياجات المستقبلية قد أصبحت أكثر وضوحاً.

عريضة على طريق الاستقلال والحكم الذاتي. وعلى الرغم من وقوع عدد من الحوادث الخطيرة، تبقى الحالة الأمنية العامة في تيمور الشرقية مستقرة. وفي الوقت نفسه، تعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية جاهدة على أن تكون الانتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية تتولى إعداد دستور لتيمور الشرقية المستقلة والديمقراطية انتخابات حرة نزيهة ومنظمة.

٦٣ - وكانت جلسات الاستماع العامة التي عقدت على مستوى المقاطعات في الشهرين الماضيين، والتي شارك فيها آلاف المواطنين، بمثابة تجسيد رائع للمشاركة الشعبية في العملية السياسية في تيمور الشرقية. ومن الواضح أن النقاش الدائر حول الدستور المقبل يستحوذ على اهتمام شديد من جانب شرائح واسعة من السكان. وقد تصرف قادة تيمور الشرقية بمسؤولية كبيرة لتعزيز السلام والتسامح والاحترام المتبادل، على النحو الوارد في ميثاق الوحدة الوطنية الذي وضعوه. وهذا يبشر بمستقبل زاهر لتيمور الشرقية. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأمة الطرية العود ستواجه عدداً كبيراً من المصاعب والتحديات. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية في إنشاء مؤسسات إدارية فعالة وقادرة على الاستمرار مالياً. والمثابرة ضرورية، وذلك لكفالة تشكيل الجمعية التأسيسية والحكومة الجديدة بطريقة سلسلة، ولترسيخ جو سلمي في إطار النقاش الذي سيتناول دستور تيمور الشرقية الأول والانتقال إلى مرحلة الاستقلال.

٦٤ - وفي هذه المرحلة الحرجة من الفترة الانتقالية التي تمر بها تيمور الشرقية، ستواصل الأمم المتحدة بلورة الخطط الخاصة بالبعثة التي ستخلف الإدارة الانتقالية، وذلك استناداً إلى مفهوم العمليات المبينة أعلاه، ولكن مع اتباع نهج مرناً يأخذ تطور الحالة على أرض الواقع في الاعتبار. وأعتزم متابعة التطورات عن كثب في الأشهر القادمة، والعودة إلى مجلس الأمن بتقرير إضافي آخر قرب نهاية شهر تشرين

النقاط المرجعية الرئيسية - الإنجازات المتوقعة بنهاية الفصل الذي يشمل التقرير^(١)

الجدول ١

الشؤون السياسية	تسليم المسؤوليات الإدارية	قوة الدفاع	الشؤون الخارجية	الأمن والنظام
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	? إنجاز خطط التدريب من قبل الإدارة * ورقة خيارات تتناول مسائل الإمدادات/المشتريات (٨٠٪) استعراض/تنقيح الخرائط التنظيمية وخطط التوظيف للإدارات (حاليا بنسبة ٩٥٪) ? استعراض/تنقيح عملية ومعايير التوظيف ? مباشرة عملية توظيف جميع المدراء العامين وأكثر من ٣٥٪ من عملية التوظيف للرتب من ٥ إلى ٧	X جرى البت في اختيار الموظفين وتنسيق فرص التدريب في الخارج (أنجز في نيسان/أبريل)	* تعيين ٥٠٪ من موظفي إدارة الشؤون الخارجية (أنجز) ? وضع الخرائط التنظيمية والهياكل	? تم تدريب ٢٥٠ شرطي محلي ? المرحلة ١ من خطة الإدماج أنجزت - إعادة هيكلة الشرطة المدنية ? محاكم مقاطعات ديلي وبوكو وأويكوسي تعمل بالكامل (٦٠٪) السجنون في بيكورا وغلينو وبوكو تعمل بالكامل (أنجز)
كانون الثاني/يناير	عُقدت حلقات عمل في جميع القطاعات للاتفاق على استراتيجيات التنفيذ التفصيلية			
آذار/مارس ٢٠٠١	? تأييد المجلس الوطني لمساعدة تنظيمية لانتخاب جمعية تأسيسية وموافقة مدير الإدارة الانتقالية عليها ? إعلان مدير الإدارة الانتقالية يوم ٣٠ آب/أغسطس موعدا لانتخاب الجمعية التأسيسية ? اختيار المرشحين وتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة وتشكيل الهيئة الرسمية لإدارة الانتخابات ? مباشرة التسجيل المدني على	? البت في اختيار الموظفين وتنسيق فرص التدريب في الخارج ? اعتماد تشريع لإنشاء قوة الدفاع وإطار إعادة الإدماج ? القانون الأساسي: القانون الإداري (لم ينجز) X قانون الخدمة المدنية (أنجز جزئيا) * إنفاق الوزارات لأكثر من	? تعيين جميع موظفي وزارة الشؤون الخارجية ? وضع الآليات المشتركة بين الوزارات والدوائر لمعالجة العلاقات على الحدود مع إندونيسيا وأستراليا (٢٠٪) وضع إطار لإعادة إدماج المقاتلين السابقين (جزئيا)	? تم تدريب ما مجموعه ٥٠٠ شرطي محلي X تنفيذ المرحلة ٢ من خطة الإدماج: مشروع رائد لإقامة مراكز شرطة في القرى (لم ينجز) ? محكمة سواي تعمل بالكامل X اعتماد سجل للصحائف الجنائية (لم ينجز) X اعتماد خدمة كاتب العدل

الشؤون السياسية	تسليم المسؤوليات الإدارية	قوة الدفاع	الشؤون الخارجية	الأمن والنظام
الصعيد الوطني بغية نشر كشف بأسماء الناحيين	٢٠٪ من الميزانية الرأسمالية وأكثر من ٤٠٪ من ميزانية السلع والخدمات			(لم ينجز)
* اتفاق على حملة وطنية للتربية الوطنية بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المحلية	X إنجاز خطة تسليم النظم والبيانات			
? صدور قرار عن المجلس الوطني و/أو الحكومة بشأن توجيه أو قاعدة تنظيمية لإنشاء لجنة/لجان دستورية	* إنجاز استعراض سلم المرتبات والرتب	? استراتيجية مكافحة الفساد		
استعراض شامل للخطط القطاعية، بما في ذلك التقدم المحرز في بلوغ الأهداف وإدخال تعديلات على الأهداف التي تحققت				
أيار/مايو				
? المفوضون يودون اليمين بصورة جماعية أمام مدير الإدارة الانتقالية	? تعيين أكثر من ٩٠٪ من الموظفين في الرتب من ٥ إلى ٧	? تجنيد ٦٠٠ جندي	? وزارة الشؤون الخارجية تعمل بالكامل	? تم تدريب ما مجموعه ٨٠٠ شرطي مدني
? حملة وطنية للتربية المدنية بشأن المواضيع والمسائل الدستورية الأساسية (حتى ١٥ أيار/مايو)	X سكان تيمور الشرقية يشغلون أكثر من ٧٠٪ من الوظائف ذات الصلاحيات القانونية	? يعمل بالكامل	? تقديم اقتراح إنشاء بعثات تمثيلية في الخارج في سياق الميزانية	X المرحلة ٣ من خطة الإدماج : نشر مراكز الشرطة في القرى الواقعة في المقاطعات المتبقية
? اللجنة الانتخابية المستقلة تعقد جلساتها الأولى	(%) إنجاز أكثر من ٤٠٪ من أيام التدريب حسب الخطة الموضوعية لذلك	? مواصلة التدريب	? الدبلوماسي المكثف لجميع الموظفين	(%) إنجاز دراسة تحليل للاحتياجات للاستعانة بها في وضع خطة الإدماج
? تنفيذ برامج التربية المدنية لعامة الشعب من قبل متدربين من تيمور الشرقية	? أنفقت الوزارات أكثر من ٦٠٪ من الميزانية الرأسمالية وأكثر من ٨٠٪ من ميزانية السلع والخدمات			(%) تشكيل لجنة إصلاح القوانين
? إنجاز الكشف بأسماء الناحيين ^(٢)	X اعتماد نظام إدارة الأداء المتفق عليه للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢			
? بدء حملات توعية الناحيين بشأن النظام الانتخابي				
? تعيين الموظفين المسؤولين عن الانتخابات على صعيد المقاطعات				

الشؤون السياسية	تسليم المسؤوليات الإدارية	قوة الدفاع	الشؤون الخارجية	الأمن والنظام
وضع الشكل النهائي لقوائم المرشحين الحزبيين وقوائم المرشحين المستقلين. بدء الحملة الانتخابية التي تستمر ستة أسابيع بصورة رسمية (١٥ تموز/يوليه). إكمال مشروع التقرير المقدم إلى الجمعية التأسيسية. إكمال الشكل النهائي لقوائم الناخبين (١٢ آب/أغسطس). تعيين وتدريب موظفي إحصاء الأصوات. انتهاء الحملة الانتخابية (٢٥ آب/أغسطس). يوم إجراء الانتخابات (٣٠ آب/أغسطس). إحصاء الأصوات وتجميع النتائج (حتى ٦ أيلول/سبتمبر). إعلان النتائج المعتمدة (٩ أيلول/سبتمبر). تولي الجمعية التأسيسية المكونة من ٨٨ عضوا (١٥ أيلول/سبتمبر).	تعيين أكثر من ٩٠٪ من موظفي المستويات ١-٤. التيموريون الشرقيون يتولون أكثر من ٩٠٪ من الوظائف ذات السلطة الرسمية. إجراء تخفيضات في الموظفين الدوليين حسب الخطط الموضوعة. إنجاز أكثر من ٦٥٪ من أيام التدريب المدرجة في الخطة. الإنفاق الرأسمالي والسلع والخدمات في حدود ١٠٪ من تقديرات السلطة المالية المركزية. استحداث نظام إدارة الأداء للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. ورقة خيارات بشأن الهياكل البديلة للخدمة المدنية وتكالييفها.		تحديد ووضع أولويات الصكوك الدولية التي ينبغي أن تنضم إليها تيمور الشرقية. الشرطة السابقين، لتوفير الخبرة للقوة.	تدريب ما مجموعه ١٠٥٠ من رجال الشرطة. ويشمل هذا الرقم حوالي ٤٠٠ من رجال الشرطة السابقين، لتوفير الخبرة للقوة.

أيلول/سبتمبر
٢٠٠١

الشؤون السياسية	تسليم المسؤوليات الإدارية	قوة الدفاع	الشؤون الخارجية	الأمن والنظام
كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١	بدء عمل الإدارة الانتقالية الدولية. تعيين وتدريب ٦٠٠ جندي. إنجاز ١٠٠٪ من أيام التدريب المدرجة في الخطة. وضع خطط التدريب لعام ٢٠٠٢ حسب الإدارات. الإنفاق الرأسمالي والسلع والخدمات في حدود ١٠٪ من تقديرات السلطة المالية المركزية. وضع نظام اعتماد لدورات التدريب المهني وبشأن الخبرة في الوظائف.	تعيين وتدريب ٦٠٠ جندي. وضع الشكل النهائي لخطط لتبادل العلاقات الدبلوماسية مع البلدان الرئيسية. وضع الشكل النهائي لخطط العضوية في الأمم المتحدة.	تدريب ما مجموعه ١٢٠٠ من رجال الشرطة المحليين. الهدف النهائي الوصول بعدد القوة إلى ٣٠٠٠ فرد. المرحلة ٤ من خطة الاندماج: "منتصف المرحلة" - تحديد مواقع لـ ٢٢١ نقطة شرطة في القرى. التيموريون الشرقيون سيشغلون كل وظائف وزارة العدل.	

الرموز: ? أنجز أو يُتوقع إنجازه بحلول يوم ٣٠ حزيران/يونيه

(%) أنجز جزئياً (النسبة المئوية المذكورة حيثما أمكن)

X لم يُنجز

* أنجز في الفصل التالي

الحواشي:

(أ) في حال عدم بلوغ النقطة المرجعية بنهاية الفصل المحدد لها، جرى استكمال حالتها كما هي عليه بنهاية شهر حزيران/يونيه ووردت بين قوسين وبالخط المائل. وتمثل جميع النقاط المرجعية لشهر حزيران/يونيه نتائج متوقعة.

(ب) من المقرر إصدار الكشف بأسماء الناخبين، المأخوذ عن بيانات التسجيل المدني، مطلع شهر تموز/يوليه.

المالية العامة	الزراعة/الاقتصاد	الصحة	التعليم	البنية الأساسية
X	الإنفاق من الميزانية يبلغ على الأقل ٥٠٪ من التقديرات (بجوز)	? بلغ إنتاج الأرز والذرة ٧٠ في المائة (١٢٠.٠٠٠ طن متري) من معدلات سنة ١٩٩٧	? توفير أدوية ضرورية وإمدادات طبية مختارة كافية لمدة ٦ أشهر على الأقل	? تشغيل أساسي لـ ٣٠٠ مدرسة على إنشاء كلية ديلي للتقنيات المتعددة
? *	تم تعديل الرسوم الجمركية والرسوم المفروضة على الإنتاج وبوشر استيفاؤها	? أنجز تلقيح الجواميس والماشية	? أنجز جولتين من أيام التحصين الوطنية (التحصين ضد شلل الأطفال وتوزيع جرعات من فيتامين (أ))	? إنجاز ٦ مبانٍ رسمية صغيرة في ديلي
? *	بوشر استيفاء ضريبة الدخل المفروضة على الأحرار	? تم استصلاح ٥.٠٠٠ هكتار من مناطق الري (بما في ذلك خطة مجتمعية)	? جرى تعميم إجراءات تقديم الطلبات للمدرسين الجدد	? إنجاز خمسة عقود متأخرة لصيانة طرق رئيسية بطول ٢٦٠ كيلومترا
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	? أنجز استعراض الميزانية ووافقت الحكومة والمجلس الوطني على التشريعات المتعلقة بالمخصصات	? تم الاتفاق على مواقع تشييد ٢٥ مركزا صحيا لها الأولوية ويجري العمل على إعداد التصاميم	? تم الاتفاق على مواقع تشييد ٢٥ مركزا صحيا لها الأولوية ويجري العمل على إعداد التصاميم	? إعداد قائمة بالمقاولين المحليين والدوليين الرئيسيين لصيانة الطرق
		? وضع ورقات سياسات بشأن تمويل الصحة ودور القطاع الخاص	? وضع ورقات سياسات بشأن تمويل الصحة ودور القطاع الخاص	* تركيب عدادات وإصدار فواتير لـ ٣.٠٠٠ عميل
		? المركز الوطني للتعليم والتدريب الصحيين يعمل بالكامل في موقع مؤقت	? المركز الوطني للتعليم والتدريب الصحيين يعمل بالكامل في موقع مؤقت	X هيئة الكهرباء - تركيب عدادات وإصدار الفواتير لمستهلكين تجاريين كبار (تيار كهربائي ثلاثي الطور)
كانون الثاني/يناير	عُقدت حلقات عمل في جميع القطاعات للاتفاق على استراتيجيات التنفيذ التفصيلية			

المالية العامة	الزراعة/الاقتصاد	الصحة	التعليم	البنية الأساسية
(٧٠٪) الإنفاق من الميزانية	? أنجز تلقيح الجواميس والماشية	* أنجز تعيين جميع موظفي الإدارة الصحية وتم تحويل المسؤوليات الرئيسية	X تميم الرؤيا الوطنية وبيان المهام (لم ينجز)	? إنشاء ٤ مكاتب إقليمية للبنية الأساسية
يبلغ على الأقل ٦٠٪ من التقديرات (تجاوز)	? مكاتب وزارة الزراعة في المقاطعات تعمل بالكامل (المباني والموظفون والتجهيزات والنقل)	? تحقق الاستخدام الملائم لما يزيد على ٤٠٪ من المرافق الصحية المختارة في الخطط الصحية الموضوعية للمقاطعات	(%) تشغيل أساسي لـ ٦٠٠ مدرسة (أنجز جزئياً)	? منح ٢٥ عقداً لتنفيذ المرحلة الثالثة من صيانة الطرق
? أنجز استكمال الفصل الثالث منتصف شهر نيسان/أبريل	X إقامة ٣ إلى ٥ مراكز رائدة للخدمات الزراعية (لم ينجز)	? تعيين ١٠٠٠ مدرس	(%) إنتاج وتسليم أثاث لـ ٤٠٠٠٠ تلميذ (أنجزت نسبة ٧٥٪)	(٥٠٪) وضع خطط تجارية متوسطة وطويلة الأمد للطيران والمرافئ والطرق والمياه
(٥٠٪) استلام التيموريين لوظائف متعلقة بالنظام المالي والمحاسبي المركزي، أو الاتفاق على ضرورة استمرار الموظفين الدوليين التابعين لإدارة الانتقالية في الوظائف الرئيسية المتعلقة بالنظام المالي والمحاسبي المركزي (أنجز جزئياً)	X إصدار أنظمة الحجر الصحي والمعايير الأخرى للحيوانات والنباتات (لم ينجز)	? توزيع ١٠٠٠ منحة دراسية	? أعياد تأهيل وفتح الجامعات بمرافق محدودة	? تم التقييد بمعايير السلامة الدولية في مطاري ديلي وبوكو
في الوظائف الرئيسية المتعلقة بالنظام المالي والمحاسبي المركزي (أنجز جزئياً)	? وضع التسهيلات الائتمانية التي يقدمها القطاع الخاص اعتماد الإطار القانوني التجاري (لم ينجز)	(٨٠٪) أنجز تقييم احتياجات المستشفيات وقدراتها (أنجز جزئياً)	(٥٠٪) تم التعاقد مع استشاريين لتقديم مدخلات بشأن السياسات والمناهج التعليمية (أنجز جزئياً)	? عدم تجاوز عدد السفن المتأخرة في مرفأ ديلي ١٨ سفينة
(٦٠٪) إنجاز دراسة إطارية لـ ٩٠٠٠ هكتار من أشغال الري الرئيسية (أنجز، وتبين أن ٢٩٩٩ هكتار فقط هي صالحة للري)	X اعتماد الإطار القانوني التجاري (لم ينجز)	(٥٠٪) وضع وتعميم خطط استراتيجية للوقاية من الملاريا والتدرن والأمراض التناسلية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع انتشارها (أنجز جزئياً)	(٥٠٪) تم تحديد العمليات الإدارية التعليمية (أنجز جزئياً)	? جرى فحص وترميم مجموعة واحدة لتوليد الكهرباء من طراز Comoro PS
? رسم خرائط استخدام الأراضي والمباشرة بجمع معلومات لنظام المعلومات الجغرافية	? تمت استشارة أصحاب المصلحة بشأن ورقات الخيارات المتعلقة بالسياسات الرئيسية	? تمت استشارة أصحاب المصلحة بشأن ورقات الخيارات المتعلقة بالسياسات الرئيسية	إعداد ورقة عن إنشاء السلطة الذاتية في ٢٨ شباط/فبراير (أنجز)	X
			الانتهاء من تصميم برنامج تدريسي على تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي والملكية	? إنشاء وتجهيز ١٣ مكتبا للأراضي والملكية في المقاطعات
			(٥٠٪) تطبيق السياسة والإجراءات الإدارية	

آذار/
مارس
٢٠٠١

المالية العامة	الزراعة/الاقتصاد	الصحة	التعليم	البنية الأساسية	
المتعلقة بالإيجارات (أنجز)					
X تطبيق السياسة المتعلقة بالمباني المهجورة واحتلال المباني بشكل غير مشروع (لم ينجز)					
أيار/مايو	استعراض شامل للخطة القطاعية، بما في ذلك التقدم الحرز في بلوغ الأهداف وإدخال تعديلات على الأهداف التي تحققت				
حزيران/يونيه ٢٠٠١	(%) الإنفاق من الميزانية يبلغ على الأقل ٩٠٪ من التقديرات	(%) وضع اللمسات الأخيرة وتعميم ورققات الخيارات المتعلقة بالسياسات الزراعية	(%) أنشئ ١٥٠ مركزاً صحياً مجهزاً لتقديم الرعاية الأولية الأساسية وفقاً لخطة الرعاية الصحية للمقاطعات	(%) أنجزت ورقة الخيارات المتعلقة بالسياسة الاستراتيجية	? منح عقود صيانة للطرق على أساس مجتمعي تشمل شبكة الطرق الرئيسية (٣٠٠ كيلومتر)
? تم الاتفاق على ميزانية الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ وتحديد الاحتياجات من التمويل	X تم تلقيح ٧٠٪ من الدجاج والخنازير	(%) أنجزت الدراسات الاستقصائية وعمليات الجرد الأساسية	(%) تقييم تنفيذ خطة الرعاية الصحية للمقاطعات	(%) تشغيل أساسي لـ ٧٨٠ مدرسة	(%) إنشاء هيئة الطاقة المستقلة بشكل قانوني اعتباراً من ١ تموز/يوليه
? تم تحديد تقديرات الدخل والاحتياجات من التمويل لمدة خمس سنوات والاتفاق عليها مع المؤسسات المالية الدولية	X بدء العمل ببرنامج القروض الزراعية	(%) التدريب المتواصل في المركز الوطني للتعليم والتدريب الصحيين لرفع كفاءة العاملين في القطاع الصحي	(%) وضع مكاتب التعليم الإقليمية قيد التشغيل	(%) إدارة وتنظيم التعليم	(%) وضع اللمسات الأخيرة على خطة تأهيل محطات الطاقة الريفية
(%) وضع خطة لتطوير القدرة على توقع الدخل، بما في ذلك القدرة المتعلقة بالاقتصاد الكلي	? وضع مركز تكنولوجيا البن والبستنة قيد التشغيل	(%) أنجز تصميم المستشفيات الإقليمية	(%) أنجزت الدراسات الاستقصائية للمدارس	? وضع الخطة التجارية النهائية للطيران والمرافئ والطرق والمياه، بما في ذلك معايير خدمة مقترحة تتوافق مع معايير الميزانية لتيمور الشرقية المستقلة	? وضع الخطة التجارية النهائية للطيران والمرافئ والطرق والمياه، بما في ذلك معايير خدمة مقترحة تتوافق مع معايير الميزانية لتيمور الشرقية المستقلة
(%) جرى تقديم خيارات متعلقة بالنسب والإعفاءات الضريبية إلى الحكومة والمجلس الوطني (كجزء من الميزانية) بغية تحقيق الأهداف الموضوعية للدخل	? أنجزت المرحلة الثانية من التدريب على بناء المراكب تنمية الغذاء والزراعة	(%) وضعت اللمسات الأخيرة على ورقة الخيارات المتعلقة بسياسات ما بعد الاستقلال وجرى تعميمها	? أنجزت الدراسات الاستقصائية للمدارس	(%) الاتفاق على ترتيبات إدارة إمدادات المياه والصرف الصحي في ١٣ منطقة محلية وهي تعمل بشكل مرضٍ	? لا يتجاوز عدد السفن المتأخرة في المرفأ ٧ سفن
			? أنجز الاستعراض المشترك	? أنجز الاستعراض المشترك	

المالية العامة	الزراعة/الاقتصاد	الصحة	التعليم	البنية الأساسية
إعداد النتيجة النهائية لميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. تحصيل الإيرادات للفصلين الثالث والرابع لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ في حدود ٨٠٪ من التقديرات. وضع تقديرات الصرف الشهرية، وأرقام المصروفات في حدود ٩٠٪ من التقديرات. إعداد البيانات الإجمالية الشهرية لتحصيل الإيرادات (أي، الأساس النقدي). استعراض المركز المتعلق بالإدارة الانتقالية الدولية، في حال عدم تعيين نظراء تيموريين في آذار/مارس ٢٠٠١.	مناقشة ورقة خيارات السياسة الزراعية مع الأطراف المستفيدة: وضع الشكل النهائي لخطة العمل. إكمال برنامج إنعاش إنتاج الدواجن والماشية الذي يفيد ٢٧٠٠٠ أسرة. استمرار العمل في إصلاح مناطق الري الرئيسية. التصديق على أن ١٠٠٪ من البن المصدر هو من الإنتاج العضوي.	أكثر من ٩٠٪ من المنشآت الصحية لا تملك سوى أقل من أسبوعين من المخزون من عقاقير أساسية منتقاة على مدى فترة ثلاثة أشهر. ٩٠٪ من القرى تقع على مسافة في حدود ساعتين من أحد المصادر الدائمة للرعاية الصحية. تحصين ٦٠٪ من الأطفال دون سن سنة واحدة. إنشاء وتشغيل متجر طبي ذاتي.	وضع الشكل النهائي لعملية رسم خريطة المدارس. بدء برنامج بناء المدارس. مشاورات مع الأطراف المستفيدة عن خيارات السياسات المطروحة. تصميم برنامج لتدريب المدرسين أثناء الخدمة.	من قبل المانحين ? تطبيق النظم الإدارية للأراضي والملكية في جميع الأقسام ? إدارات الأراضي والملكية تعمل بفعالية في جميع المقاطعات (%) أنجز جمع وتجميع مستندات التسجيل المتوافرة بنسبة ١٠٠٪ ? قاعدة بيانات توزيع الأراضي قيد التشغيل إبرام عقود محلية لصيانة الطرق تغطي شبكة الطرق الأساسية (١,٢٠٠ كيلومتر). تجديد محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية من طراز Comoro. تنفيذ خطة لمحطات الطاقة الريفية. ٢٦ بلدة تتمتع بإمدادات المياه عن طريق الأنابيب. بدء ترتيبات إدارية ل ٢٦ مجتمعا محليا. إكمال مستودعات للعمل في ٣ مقاطعات. ٤ سفن على الأكثر تصادف تأخيرات في الميناء. وضع نظام للتحقق من الممتلكات في ديلي. إكمال خرائط مساحية لبوكاو، وخرائط قاعدية لمسدن ٤ مقاطعات.

أيلول/
سبتمبر
٢٠٠١

